

وزارة البترول والثروة المعدنية

قرار رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٥

وزير البترول والثروة المعدنية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية وتعديلاته؛
وعلى القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الغاز الطبيعي ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن خطوط أنابيب البترول ولائحته التنفيذية؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة؛
وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام
ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠١
بإنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية؛
وعلى موافقة محافظة مرسى مطروح المؤرخة ٢٠١٥/٣/١٥؛
وعلى موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة المؤرخة ٢٠١٥/٢/١١؛
وعلى ما عرضه كل من السادة الدكتور الجيولوجي وكيل أول الوزارة لشئون الغاز
والمهندس رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية والأستاذ وكيل الوزارة
للسئون القانونية؛

قرر:

مادة أولى - يستولى مؤقتاً لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه
من أجله أيهما أقرب على الأراضي الازمة لتنفيذ مشروع مد خط غاز طبيعي قطر ٨ بوصات
والذى يبدأ من غرفة البلوف رقم (٥) المقامة على خط غاز السلام - مطروح

المغذي لمحطة كهرباء مطروح وصولاً إلى موقع الأرض المخصصة لإنشاء محطة تخفيض الضغط وإضافة الرائحة بمنطقة القصر بمحافظة مرسى مطروح بطول إجمالي ٢٣٠٠ متر تقريراً وبعرض متراً واحداً تقريراً ماراً بباطن الأرض بعمق ١,٥ متر طبقاً للمسار الموضح بالمذكورة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقة .

مادة ثانية - ينتهي العمل بأحكام هذا القرار بانتهائه ، مدة الاستيلاء المؤقت الموضحة بالمادة الأولى .

مادة ثلاثة - ينشر هذا القرار ومذكرته الإيضاحية في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٥/٨/١٨

وزير البترول والثروة المعدنية
مهندس / شريف إسماعيل

الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية

(ایچاس)

مذكرة ايضاحية

لقرار السيد المهندس وزير الاترال والثروة المعدنية رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٥

بالاستيلاء المؤقت لمدة اثني عشر شهراً على الأراضي اللازمـة

لمسار خط الغاز الطبيعي قطر ٨ بوصات بمحافظة مرسى مطروح

أتشرف بالإحاطة بأنه أدرج موازنة الشركة القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ تنفيذ مشروع مد خط غاز طبيعي قطر ٨ بوصات وعمق ١،٥ متر وعرض متراً واحداً والذى يبدأ من غرفة المأخذ رقم (٥) التابعة لشركة خالدة مروراً بطريق عجيبة/مطروح وصولاًً لموقع محطة التخفيض بجوار مركز أبحاث الصحراء بمنطقة القصر بطول إجمالي للخط ٢٣٠٠ متر تقريراً بمحافظة مرسى مطروح والذي أُسند تنفيذه لشركة غاز الأقاليم (ريجاس) إحدى شركات قطاع البترول.

وحيث إنه يلزم لتنفيذ المشروع ضرورة الاستيلاء المؤقت لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاء الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي الالازمة لمسار خط الغاز والذي يبدأ من غرفة البلوف رقم (٥) المقامة على خط غاز السلام / مطروح المغذي لمحطة كهرباء مطروح والتابع لشركة خالدة للبترول ثم يمتد غرباً بطريق كليوباترا بطول ٣٠٠ متر وعمق ١،٥ متر وعرض متراً واحداً ماراً بطريق عجيبة / مطروح بطول ٢٠٠ متر وصولاً إلى موقع الأرض المخصصة لإنشاء محطة تخفيض الضغط وإضافة الرائحة بمنطقة القصر بجوار مركز بحوث الصحراء للإنتاج الحيواني ، علماً بأن مسار الخط لا يمر بأي أراضٍ زراعية وهي أراضٍ صحراوية وملك الدولة ولا تخص أي جهات حكومية أخرى كما هو موضح بالخرائط المساحية المرفقة ،

وحيث إن المشروع من المشروعات الهامة والعاجلة ذات النفع العام التي تخدم الاقتصاد القومى ودرج له الاعتمادات المالية اللازمة وهو من المشروعات الطولية التي يتغذى منها حصر أسماء الملاك والمحائزين للأراضي التي يمر بها مسار الخط قبل صدور القرار ،

ونظراً لصفة الاستعجال التي يتسم بها المشروع لتنفيذ مسار الخط المنوه عنه والذى لا يتحمل التأخير لتفاذه مدينة مرسى مطروح بالغاز الطبيعي وإعمالاً لنص المادة (٤) من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الغاز الطبيعي ولا تحته التنفيذية والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٨ في شأن خطوط أنابيب البترول ولا تحته التنفيذية وأعمالاً لأحكام المادة (١٥) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة والتي تجيز للوزير المختص إصدار قرار بالاستيلاء المؤقت على الأراضي الازمة لتنفيذ المشروعات العاجلة في حالة الضرورة والاستعجال ، هذا وقد تم الحصول على موافقة كل من الجهات التنفيذية بمحافظة مرسى مطروح بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ وموافقة هيئة عمليات القوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ ،

لذلك :

يقتضى الأمر استصدار قرار بالاستيلاء المؤقت لمدة اثنى عشر شهراً أو بانتهاه الغرض المستولى عليه من أجله أيهما أقرب على الأراضي التي يمر بها الخط المشار إليه والموضح موقعه وحدوده ومعالجه بصدر هذه المذكرة والخريطة المساحية المرفقة باعتباره إجراءً وقتياً يمكن شركة غاز الأقاليم (ريجاس) المنفذة للمشروع من وضع الأرضي الازمة لمسار المشروع تحت تصرفها خلال فترة التنفيذ .

لذا فالأمر معروض على سيادتكم برجاء التكرم بالنظر في استصدار قرار الاستيلاء المؤقت المطلوب .

وتفضلاً سيادتكم بقبول فائق الاحترام

تحريماً في ٢٠١٥/٨/١٨

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / خالد عبد البديع